

في المطول او يفتي على عدم الاصل بعدة من المسائل من ان الامام اذا باع شيئا من  
الغنائم لا يملكه الفداء او باعه احد الفداء فانه لا يصح عندنا عدم الكفاية  
بل لو تلف احد منهم شيئا لم يضمن وكذا لو مات احد منهم لم يورث سهمه كذا في الكفاية  
المشقة **قوله** الا بدراعا او يفتي بالنسبة الى اذا كانت عليه الا بدراعا فان الاكراه  
لو عام وكونه من ذمتها الى ان يملك عليه انما يفتي بقسمه بين الفدين بقية ايداع  
محمولا الى دار الاسلام **قوله** منها اي في دار الاسلام **قوله** والرد بكثر او بقل  
الرد الى المملوكين يهونوا سواء لعين ومن قولنا في كتابنا عن يوسف بن عمر فاسد على  
ردء بصدق والوقاية بين المدد بعد اخذها كما في عدم الفداء اذا رده  
لا يتخذ ولا في هذا المدد عن الفداء كذا في حرمهم ويترتب سهمه  
لا التقاضي الصفي فاذ استجاب اليرث في الفداء منهم في بعض الاوقات لا يفتي  
كله معتبره عندنا وما المدة في اربعة قناتر وهو لهم ولكن يجوز ان يجمع سهم  
انقضاء الحرب وبعده كما يفتي به قولنا لهم على التقديرين هو شركه عندنا  
لغرضه في رده في بصدقها على المسلم الذي ذكرناه وهذا ما يشك في الفرق بين  
الكفاية الكفاية والاشتراك في اسماهم المعتبر **قوله** والبيع اي لا يملك بيع الغنيمه  
اشارة الى عدم جواز بيعها كما في الفقه وقوله في قولنا اشارة الى عدم جواز  
بالمعروف كذا في الفقيه **قوله** ومن اسلم ثم ابي في دار الحرب فاقيد باحتسابها  
عن شتمين دخل دارها ما كان فاسد فبها ثم يملك المسلمون على دار الحرب فانها  
واما لو طار كلهم في وقتهم فمخوف لان الاسلام يباقي ابتداء الاسترقاق  
لان بيعه جزاء الاستنكاف عن عبادة اربيع فانه لا يستنكف عن عبادة به  
تعالى حازه اذ يفتي بانهم وعبيده لما كان في سماء وقت الاستبداد لم يوجد  
شرك الاسترقاق فلا يوجد المشركه واما الاسترقاق حاله التقادير فان  
الاسلام لا يباينه كما تقدم **قوله** وما لا مذهب في بده لغيره من اسبغ  
مال في قوله وقوله بدمه او زمي لا بد من مذهب حتى ترونه من بعدا كما في **قوله**

وقوله اي لا يصح زوجة الا انها حرة لا يتبعه في الاسلام **قوله** وفيه من ثلث  
اقول لو قال نعم لما اوهم ظانا المقصود ان في ثلث ايضا ظان فاصح في العداية  
والا لم يبين **قوله** وعنده من ثلث الى ان قد علم ولاه جز في بده وهو رتب لا يملك  
والاصل الدار في من لم يفتي في البيع في الاغنياء **قوله** في وزه الدرر وهو يفتي  
الدار والراء المملوكين هو ابرج المجرمين الذي يربح بغيره ولا يملك الا بوجوب  
دخل دار الاسلام وبالعكس **قوله** وقت شهودا لوقوعه اي حاله التي لا تصح الا الصفيين **قوله**  
تمن دخل دارهم او ولدوا بغير الصفيين او ولدوا بغير الصفيين طويل في الذليل في اقل  
من سطر واحد حتى تصف احد بهما بالاجماع الاشارة الى انهما لا يختلفا في احد  
بين علمات والنسبة بقوله يعبه وقت الجواز المصلحة الاولى ان يفتي بربح  
ولما لم يسم عندنا الا ان لا نعلم قال لعينه وعمل بعضنا ونسبنا ان في ثلث  
دار الحرب فاسد فاسد استحق سهم الفداء ومن دخل دارها في شرب فاسد  
استحق سهم الرابحين وهو الفدين ممتشوق وجه الاشارة **قوله** فمالي العكس  
من دخل دارها في شرب فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
اسم وكذا عندنا في الرابحين وجه قوله ما يربح بغير الصفيين اي في البيع  
اسم لذي سهمه اسما ولا يربحها وان استحق الفسخ وبيع الفسخ في ثلث  
امثال يقع الرجل لان في حله جزا او شيئا او في الرجل فان قد يزداد  
ما في المعتبر فظفر كذا في الفسخ التي وعرضت في اربعة بدل ثلثه **قوله** اي في رده  
وان كان بشخص واحد فسان قال الاشارة الى ان يربح بغير الصفيين من  
دخل الراسوا وموالمعقول واضع مذكور في المطول او الرابحين وان ثلثه التي  
تصل لان ترحل كذا في المنجى الصحيح **قوله** ولا لعباد لان العبد يفتي بوجوب  
والصبي والمرأة عاجزان عنه والذوق من اصل العبادة وهو ارا عطاء شتى  
اقل من سهم الغنيمه مشروط بغيره كل واحد قد رده في هذا الطريق كذا في الاستبعاد  
من تغيير الامانة بصم **قوله** الرضخ بضم الراء المملوك بالفساد واليه المجهولين

Copyrighted material